امتناع التقدير في اقام زيد ام عمرو ولئلا يكون ام المتصلة منقطعة الخامس
انك تقول ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وليس زيد ولا عمرو ذاهبا ولو اظهر العامل في
الاخر لم يجز لبقاء الجملة بلا عامل السابع ان لا نظهر معها العامل ولا يصح تقديره
الثامن انك لو سميت بالعاطف والمعطوف لم يحك ولو كان ثم عامل لحكيت
حجة من قال بتقدير العامل من ثلثة اوجه احدها فساد المعنى لو عدم التقدير
في نحو قولك اعجبني قيام زيد وعمرو ولان العرض الواحد لا يقوم بمحلين الثاني
تحتم تقدير حرف النداء في نحو يا زيد وعمرو وبني على الضم لامتناع بنائه مع الاول لوجود
الفاصل كما في يا رجل وجاريه لنا الثالث مجي ما لا يصح على الاول فيه كقوله
يا ليت بعلك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا وقوله علفتها تبنا
وماء باردا اذ لا بد من تقدير متقلدا رمحا وسقيتها ماء باردا حجة
من قال بان الحرف العاطف هو العامل بان الاول قد استوفي ما يقتضيه وتقدير
عامل اخر على خلاف الاصل ولا يصار اليه لعدم الحاجة اليه فينبغي ان ينسب العمل
الى الحرف لنيابته عن العامل كما نقل ذلك في حرف الجر اذا تعلق بمحذوف ولا نسلم
في علة كونه غير مختص فان يا وحتى قد عملا مع كونهما غير مختصين بل اذا وجد
المحل القابل للعمل عمل واذا لم يجد المحل قابلا للعمل لم يعمل واما اختلاف عملها ولم تعمل
شيا واحدا فلانها تعمل بحسب ما نابت منابه فلذلك اختلف عملها بحسب
اختلاف ما نابت منابه واما عدم حكايتها اذا سمي بالعاطف والمعطوف فلضعفها
لانها لم تعمل بطريق الاصالة بل بطريق النيابة

النوع الاول التاكيد

وينحصر في خمس فوائد الاول في معناه وحده وفي التاكيد اللفظي
الثانية في تاكيد المضمر الثالثة في الفرق بينه وبين الصفة الرابعة
في التاكيد المعنوي وعدد الفاظه وترتيبها الخامسة في تاكيد النكرة
اما الفائدة الاولى فهو عبارة عن تمكين المعنى وتقويته في نفس السامع لانه مصدر
وكد الشي اذا احكمه وفي التنزيل ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها واما حكمة

فتابع تقرر حكم متبوعه وعمومه فتابع خمس تشمل كل التوابع وتقرر حكم
متبوعه وعمومه فصل بقية التوابع اما عطف النسق فظاهر واما الصفة وعطف
البيان فان المقصود منهما ايضاح المتبوع من غير نظر الى حكمه واما البدل فانه
المقصود بالحكم دون المتبوع اما تقرير الحكم فيرتفع به المجاز من ثلثة اوجه احدها
ان العرب قد اولعت بنسبة الفعل الى غير فاعله مجازا كقولهم قطع الامير اللص
وعمر السلطان دارا وحفر نهرا فيفيد التاكيد رفع هذا المجاز وتقرير الحكم
لمن وجد منه الثاني ان المتكلم قد يصدر عنه الكلام في حال الغفلة والنسيان
فيوكد ليرفع توهم ذلك عند السامع الثالث ان يتوهم المتكلم اعراض السامع
عن سماع كلامه استبعادا له او غفلة عنه فيوكد لينبه بذلك عن تفطن
كلامه الرابع ايهام بنسبة للمتكلم انه هل تكلم ام لا فيعيد اللفظ مرة
ثانية ليرفع عن نفسه الشك وهو اقواها ونظير تحقق الحكم برفع المجاز قوله تعالى
ولا طاير يطير بجناحيه فانه قطع مجاز العنبري في قوله طاروا اليه زرافات
ووحدانا وقوله تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم فانه يرفع توهم قطع مجاز
ان يكون خر عليهم السقف بمعنى سقط وتلف وان لم يكونوا تحته فلما قال من فوقهم
علم انهم تحته واما تقرير العموم فيرتفع به مجاز اطلاق العام في موضع الخاص
كقوله تعالى واذ قالت الملايكة يا مريم ان الله يبشرك وقوله فنادته
الملايكة وهو قايم يصلي في المحراب فان المراد به جبريل عليه السلم فرفع قوله
تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون هذا المجاز وكقوله تعالى الذين
قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فان الاول عبارة عن نعيم بن مسعود الاشجعي
والثاني عبارة عن ابي سفيان وقال بعض الاصوليين ان اللفظ
العام اذا اكد تعين منه ارادة جميع افراده والا فيه ارادة البعض كقولك لقيت
بني تميم اجمعين واما التاكيد اللفظي فهو تكرار اللفظ بعينه اسما كان او
فعلا او حرفا او جملة كقول الشاعر كم نعمة اسديتها كم وكم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)